بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

الخاص منسوب لما الوهاب اما بواسطة او بغير واسطة منه

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله فاتق رتق العوارف وملهم حقائق المعارف
واهب قوة العاقلين ورافع درجات العالمين والصلوة على خير بريته وخليفته
في خليقته محمد وآله خير آل ما طلع لامع آل او خطر معنى ببال وبعد فان العلوم على تشعب
فنونها وتكثر شجونها ارفع المطالب وانفع المآرب وعلم المنطق من بينها ابينها تبيانا
واحسنها شانا بالية الشفيقة التي في الشرف والبهاء ومرتبته جليلة عن الفضل والبناء
شفاء عن الاسقام ونجاة عن الآلام واشارات الى كنوز التحقيق وتنبيهات على رموز
التدقيق كشف للاسرار وبيان لغوامضات الافكار وطوالع انوار الهداية ومطالعها
ووسائل الدراية وذرائعها ومباحث كاشفة عن الحقائق ومقاصد جامعة للدقائق
من رام اختيار العلوم فهو عينها او رغب في انتقاد نقود المعارف فهو نقدها وعينها
لا يؤمن من الاغاليط وتمويهات الاوهام الآبه ولا يهتدي الى سواء السبيل الا بورش
مطالبه ولولاه لم يتضح الخطاء من الصواب ولم يتميز التراب عن لامع السراب والعجاب
النظر والاعتبار ومنزل التأمل والافكار وكل نظر لا يتزن بهذا الميزان ليس فيه
في موضع البطلان وكل فكر لا يعتبر بهذا المعيار فهو لا يكون الا فاسد العيار ومعالم
للهدى ومصابيح لجلو الدجى وصفائح الاذهان ولا مرية انه اصبح العلماء الراسخون
الذين تلالاء في ظلم الليالي انوار قرائحهم الوقادة واستنارت على صفحات الايام
آثار خواطرهم النقادة كلهم مرغوب مروية يعرطون في اطرائه ومدحته حتى ان
الشيخ ابا علي بن سينا احاول التنبيه على جلالة قواعده وفضلها قال المنطق نعم العون
على ادراك العلوم كلها وابا نصر الفارابي ذكر العلوم الذي لم يظفر بمثله في
تحقيق المعاني وتنقيح المباني وترقى امره الى حيث لقب بالمعلم الثاني كالعلق
النفيس وادانيه للعلوم الادراك منها محل الرئيس اذ هو زهرة اعداد
طرت انواره بهرت في ظلمة الليل والكتب فيما مضى من الزمان الى هذا الآن
مشغوف بتحصيله متشبث بحبال وتحصيله شاطئ على قطوف التأمل في الشوط
ما حصلا نيابال التحرير عن نوس الغلط واتباع اعتبارية بصدق همة تلتقط من ابهاله

اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك ونشكرك والشكر من نعمائك نسألك هداية الهداية ونعوذ بك من الغواية والغواية
ونبتهل اليك اعلام الحق والهام الصدق فانه لا علم لنا الا ما علمتنا ولا دراية لنا الا ما الهمتنا انك انت العليم الحكيم
والجواد الكريم منك

والمراد ما سنح لي من الرد والقبول والنقض والابرام بعد ما فرغت من حل الكرة فوائد الكوكو
ونظمتها في سمط العبارات الزوائد وتبيينه السنية لان الجيد من الفضائل والمآثر وتحط
رحال الافاضل والاكابر وتمنيت بغرره وقدمته الاسماك ولم يسلك ذرى الاختصاص
بها الاسلاك لعلي اظفر من الطائفة بغنيمة وينجز لسماء اليهم عن صحيح صفاء فاكتب عادته
الزمان اكتوان نشيط بلطف اعتزازه عن عقال الهوان بان يروح ذلك الوثيق ما قد طبعه
القدم ولا احظى بعين العناية العظيم بعشقه من ذكا يحيط لسلا اوهم بل شنشنة اعرفها
من اخزم وها انا ابتغي في سوح الكتاب الله الموفق للصواب اللهم انا نحمدك الحمد
من الآثار الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وهو باللسان وحده
والشكر على النعم خاصة لكن مورده يعم اللسان والجنان والاركان فبينهما عموم وخصوص
من وجه لان الحمد قد يترتب على الفضائل والشكر يختص بالفواضل والآلاء هي النعم الظاهرة
والنعماء هي النعم الباطنة كالحواس وملائمها وخص الحمد بالآلاء والشكر بالنعماء لا
ختصاصه بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به والحق ما بينهما ان الحمد ليس عبارة عن قول
القائل الحمد لله هو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب
اعني الاعتقاد باتصافه بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل
عليه او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال دالة على ذلك والشكر كذلك ليس قول القائل
الشكر لله بل صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له
واعطاه لاجله كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما ينبئ عن
مرضاته والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد اعم من الشكر مطلقا لعمومه
النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر والهداية الدلالة
على ما يوصل الى المطلوب والغواية عدم الفطنة والغواية سلوك طريق لا يوصل
الى المطلوب والالهام القاء معنى في القلب بطريق الفيض والحق حال القول او العقد
المطابق للواقع يقابله الباطل اي كونه مطابقا للواقع وادا نسبة الى الواقع
الصدق اي كونه مطابقا وادا المخبر به القصود منقول للنفس الناطقة بواسطة

وقف

وعلله يمكن حمل تحدائن هده الخطبة على مراتبها في كل واحد منها اما مراتب القوه النظريه
فلان النفس في مبداء الفطره خاليه عن العلوم لكنها مستعده لها والا لامتنع اتصافها
بها وح تسمى عقلا هيولانيا تشبيها لها بالهيولى الخاليه في نفسها عن جميع الصور
القابله اياها ثم اذا استعملت آلاتها اعني الحواس الظاهره والباطنه حصل لها علوم
اوليه واستعدت لاكتساب النظريات وح تسمى عقلا بالملكه لانها حصل لها بسبب تلك
الاوليات ملكه الانتقال الى النظريات ثم اذا رتبت العلوم الاوليه وادركت النظريات
مشاهده اياها سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا صارت
مخزونه عندها وحصلت لها ملكه الاستحضار متى شاءت من غير كسب جديد تسمى العقل بالفعل
ولما كان للانسان في مبداء الفطره المرتبه الاولى والآلات لتحصيل المرتبه الثانيه الى آخر
الظاهره والباطنه وهي كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها حمد الله تع على اعطائه اياها
اشاره الى المرتبتين وقوله وشكر كل بعدا للهدايه اشاره الى المرتبه الثالثه فان تحصيل
المطالب النظريه من مباديها موقوف على هدايه الله تع الى سواء السبيل الطريق اذ الطرق
متعدده والتمييز بين الصواب والخطاء لا يتم بمجرد الطاقه البشريه وان كانت الهدايه و
وان اتضح حصول المطالب عنه كالهدايه بل لابد معها من ارتفاع الموانع كالغفله
والغوايه استعاذ به عنها وقوله ابتغي منك اعلام الحق والهام الصدق اشاره الى
المرتبه الرابعه لان ملكه الاستحضار لا تحصل الا بعد اعلامات متتاليه والهامات
متواليه وفيه اشعار بان المبداء الفياض للصور العقليه خزانه حافظه لها على ما تقرر
في الحكمه ثم كرر الاشاره الى المراتب الاربع بان رتب اربع قرائن بازاء كل مرتبه قرينه
واحده تعليلا لما رسم منها لمكانه فقال انما احمدك على المرتبه الاولى لان اسعد العلوم
ليس الا من حضرتك وعلى المرتبه الثانيه لان [illegible] العلوم العلوم الاوليه فيها المعده لتحصيل
اكتساب الثواني يمتنع حصولها الا منك واتما شاكرك للهدايه لتحصيل النظريات
لانحصار العلم والحكمه فيك واعلام الحق والهام الصدق لانك الجواد الحق والكريم المطلق
واما مراتب القوه العمليه فاولها تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع النبويه والنواميس الالهيه

المشتمل على اجلها بل على كلها معنى الحمد والشكر حسبما حققناه وثانيتها تهذيب الباطن
عن الملكات الرديه ونفض آثار شواغله عن عالم الغيب وذلك لا يتم الا بالهدايه اليه تع
وصفه النفس عن الغوايه وثالثها ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو تحلي النفس
بالصور القدسيه ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام الصدق ورابعها ما يتجلى له
عقيب اكتساب ملكه الاتصال والانفصال عن نفسه بالكليه وهو ملاحظه جمال الله
وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضمحله في جنب قدرته الكامله وكل علم
مستغرقا في علمه الشامل بل كل وجود وكمال فايض من جنابه والى هذه المرتبه
اشار بحصر العلم والحكمه والجود فيه وتبتهل الكل في ان نصلي على محمد سيد المرسلين
العلل من النقصان المذكوره في العلوم الحكميه ان استفاده القابل من المبداء
يتوقف على مناسبه بينهما وكثيرا ما يمثلها الحكماء في كتبهم منها انهم قالوا في المزاج
ان انكسار الكيفيات المتضاده واستقرارها على كيفيه متوسطه وحدانيه يوجب ان يكون
لها نسبه الى مبدئها الواحد بسببها يستحق ان يفيض عليه المميز صورة او نفسا وكلما كان
المزاج اعدل والى الوحده الحقيقيه اميل كان النفس الفائضه عليه اشرف واشبه
ومنها قولهم ان النفوس الفلكيه تستخرج بسبب تحريكها الاوضاع الممكنه من القوه
الى الفعل فيحصل لها بواسطه ذلك مناسبه الى المبادي العاليه التي هي بالفعل
من جميع الوجوه فيفيض عليها من تلك المبادي الكمالات اللائقه الاعم وذلك
من المواضع ولها مثل في المواد الجزئيه لا يكاد ينحصر ولما كانت النفس الانسانيه منغمسة
بالعلايق البدنيه مكدره بالكدورات الطبيعيه وذات المفيض عز اسمه في غايه
التنزه عنها لا جرم وجب الاستعانه في استفاضه الكمالات من تلك الحضره بمتوسط
يكون ذا جهتين التجرد والتعلق حتى يقبل الفيض من المبداء الفياض بتلك الجهة
الروحانيه وهي منه بهذه الجهة فلذلك وقع التوسل في استحصال الكمالات
العلميه والعمليه الى المويد بالرياستين مالك ازمه الامور في الجهتين بافضل
الوسايل اعني الصلوه والثناء بما هو اهله ومستحقه قال وبعد فهذا المختصر

وخاتم النبيين وعلى آله الطاهرين من

فهذا مختصر في العلوم الحقيقية والمعارف الالهية سميته بمطالع الانوار ورتبته على طرفين الاول في المنطق
والثاني اربعة اقسام الاول في الامور العامة والثاني في الجواهر والثالث الاعراض خاصة والرابع في العلم الالهي
خاتمة والطرف الاول في المنطق قسمان الاول في اكتساب التصورات بابان فحسن الباب الاول في المقدمات
وفيه فصول

في العلوم الحقيقية اراد بالعلم ادراك المركبات وبالمعرفة ادراك البسائط وهذا
الاصطلاح مناسب لما نسمعه من اهل اللغة ان العلم يتعدى الى مفعولين والمعرفة
الى مفعول واحد فلذلك خص المعارف بالالهية والعلوم بالحقيقية وسمى هذا
المختصر بمطالع الانوار لان مسائل هذه الفنون نظرا الى القوة العاقلة حقائق
الاشياء ظهورها من دون الكتب بالاضواء وابواب هذا الكتاب مطالع
تلك المسائل واسرارها كما ان المطالع مطالع الكواكب انوارها ورتبته على طرفين
لان المنطق مقصود بالغير والحكمة مقصودة بالذات ولكان ذلك من بعده في طرفين
منه ثاء وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام لان الحكمة علم باحث عن احوال الموجودات
على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود اما واجب او ممكن والممكن
اما جوهر او عرض فالبحث عن احوال الموجودات اما عن احوال تختص بواحد بهذه
الاقسام او عن احوال تشترك بين القسمين منها او بين الثلثة فما كان عن الاحوال
المشتركة فهو قسم الامور العامة وان كان عن الاحوال المختصة بالجواهر فهو قسم
الجواهر او بالاعراض فهو قسمها او بالواجب فهو العلم الالهي وقدم الطرف الاول
لان المنطق آلة لتحصيل العلوم الحكمية والآلة متقدمة بالطبع ولما كانت الحاجة
الى المنطق لدرك المجهولات وهي اما ان تطلب تصورها او تطلب التصديق بها
من نوعين لا جرم جعله في قسمين احدهما لاكتساب التصورات اي المجهولات
من جهة التصور وثانيهما لاكتساب التصديقات اي المجهولات من جهة التصديق
وبوب القسم الاول على بابين فرقا بين المقصود بالذات في هذا القسم وبين
ما يكون توطئة له ووضع الباب الاول لذكر المقدمات وعنى بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه
الشروع في العلم وكان الانسب تصديرها على التقسيم لعدم اختصاصها بهذا
القسم وجعل مباحث الالفاظ منها وان عدها بعضهم من ابواب المنطق تنبيها
على انها ليست جزءا منه كما سيجيء بيانه قال الفصل الاول في الحاجة الى المنطق
العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان معه حكم بنفي او اثبات

اقول العلوم اما نظرية غير آلية واما عملية وغاية العلوم الغير الآلية حصولها في انفسها
لانها مقصودة بذواتها وغاية العلوم الآلية حصول غيرها ولما كان المنطق علما
آليا يكون له غاية والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم
معرفة غاية المنطق على تحصيله وكما ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك
معرفة حقيقته ليكون الشارع على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة
موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز البسيط مقدمة على ما ثبته بحسب المعرفة فبحث بيان حاجة
المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فكذلك يثبت احتياج الناس الى المنطق في اكتساب
الكمالات ثابتة وما لا يتم الشيء الثابت الا به فهو ثابت فيلزم ان يكون المنطق
ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلثة اما على غاية المنطق فلانه اذا
علم ان الاحتياج لاي سبب كان ذلك السبب غاية واما على حقيقته فلان البحث ما لا
بيان لها واما على الاحتياج اليه فظاهر عنون الفصل ببيان الحاجة الى المنطق
ايثارا للاحتياج اختصارا وانما كان آخر ما يحتاج اليه المقاصد كرسمه ذو قسم
الفصل به وآكد ونور بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر البحث
بها فقال العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع الحكم
بنفي او اثبات اي العلم اما ادراك تحصل معه الحكم او ادراك لا تحصل معه فان كان
ادراكا تحصل معه الحكم فهو التصديق والا فهو التصور وتوضيحه انا اذا تصورنا
ذوات المثلث تصورنا الساوي لقائمتين والنسبة بينهما فلا خفاء في التشكك
فيها فقيام الشك في التصديق ثم اذا تيقنا عليه جزمنا بها فيحصل لنا حالة ادراكية
مغايرة للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة مع الحكم تسمى تصديقا
وتعدد الحكم بالنفي والاثبات لاحتياج التصديق وههنا اشكالات لا بد من المقام
ايرادها وحلها احدها ان التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق
عليه انه ادراك تحصل معه الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلث
والحكم لا يصدق عليه فكذلك لان الحكم فلا يكون معه وجوابه ان المص

بالاستقامة إلى بعض ما لا يكون معلوما لا يمتنع طلبه وهو مناف للقضية الثانية ولم نقل بما فيه لأنهما
موجبتان كلية في القضية الثانية وكان عكس بعض كل واحدة منهما ينتظم مع القضية الأخرى قياسا
منتجا بقولنا كل ما لا يمتنع طلبه يمتنع طلبه هذا خلف ويمكن دفعه بان لا نسلم ان القضية الأولى تنعكس
البعض إلى الموجبة المذكورة لينعكس بالاستقامة إلى منافي الثانية أو لتنتج معها المحال كيف ولو
الموجبة الكلية لا تنعكس إلى الموجبة بعكس البعض كما مر ونحن نورد الشك هكذا المتصور اما تصور معلوم
او تصور غير معلوم وكل تصور معلوم يمتنع طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحينئذ فالمعلوم بالتصور
لم ينعكس عكس بعض القضية الأولى إلى منافي الثانية بأن عكس بعضها كل ما لا يمتنع طلبه لا يكون تصورا
معلوما وينعكس بالاستقامة إلى بعض ما لا يكون تصورا معلوما لا يمتنع طلبه وهو لا ينافي القضية الثانية
القائلة كل تصور غير معلوم يمتنع طلبه لأن التصور الغير المعلوم أخص من التصور المعلوم ولا منافاة
من الجانب [illegible] الكلي عدا الأخص والجزئي [illegible] لبعض عداد الأعم وأيضا لا ينتظم عكس بعض كل
منهما مع الأخرى قياسا منتجا لعدم [illegible] الوسط قال صاحب الكشف الإشكال عام الورود على كل
قياس [illegible] محمول واحد على [illegible] والجواب [illegible] إذا كان لذات كالتصور مثلا صفتان
متقابلتان كالعلم وعدمه ويكون الموضوع في إحدى القضيتين الداخل في إحدى الصفتين مع الذات
مع الصفة الأخرى أما إذا كان الموضوع نفس [illegible] من جهة [illegible] لم يصلح [illegible] جوابا
له وفيه نظر لأن المفصلة في ذلك القياس لابد أن يكون مشتملة على ما وضع للمتقابلين [illegible]
الموضوع فيهما في التحليل [illegible] الإشكال [illegible] كل [illegible] إما ب وإما ليس ب [illegible]
ب [illegible] وإما [illegible] ليس ب [illegible]
ب [illegible] والجواب [illegible] المطلق [illegible] مجهولا من وجه معلوما من وجه يمتنع طلبه
بالوجه المجهول وإنما يكون كذلك لو كان الوجه المجهول مجهولا من كل وجه وليس كذلك فإن الوجه المعلوم من
وجوهه كما إذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعارض من عوارضه فالوجه المجهول هو حقيقة الملك
معلوم من جهة العارض فيمكن توجه الطلب نحوه [illegible] أن يعرف الشيء إما أن يكون بنفسه أو بجزئه أو بما هو
علة أو ما هو مركب من الداخل والخارج [illegible] والتعريف [illegible] أما بنفسه [illegible] وأما بالجزء فلأن
[illegible] لجميع الأجزاء [illegible] جميع أجزاء الشيء [illegible] لامتناع أن يكون [illegible] ان يكون داخلا [illegible] إذ الداخل [illegible] ما تركب

ان يكون

الشيء منه ومن غيره لم يكن مركبا من جميع الأجزاء وغيرها فلا يكون جميع الأجزاء جميعها وأن يكون بعضها
دون بعض لأن الكل معرف الكل جزء من أجزائه وإلا لم يكن معرفا لشيء من أجزائه أو يكون معرفا
لبعضها دون بعض فإن ما لم يكن معرفا ليس من أجزائه يمتنع أن يكون معرفا للماهية المركبة وإن كان
معرفا لبعض الأجزاء فمعرفة الماهية يكون موقوفة على معرفة ذلك موقوفة على معرفة البعض الآخر فلا
يكون ذلك الجزء وحده معرفا لها بل هو مع غيره فلو كان الجزء معرفا للماهية كان معرف الكل من
أجزائها ومنها نفسه [illegible] الشيء نفسه وغيره فيكون تعريفنا بالخارج وهو أيضا محال لأن الخارج
إنما يعرف الماهية لو علم اختصاصه بها والعلم باختصاصه بها يتوقف على العلم بها وعلى العلم بكل
ما عداها والأول يوجب الدور [illegible] العلم بها يتوقف على العلم باختصاص الخارج الموقوف عليه
والثاني يستلزم إحاطة العقل بأمور غير متناهية وأما المركب من الداخل والخارج فلا يعرف بالخارج
أيضا [illegible] والجواب إنا لا نسلم أن التعريف بجميع الأجزاء حتى يكون الكل معرف الشيء معرف
لكل جزء منه فكما لا يجوز أن يكون الجزء غنيا عن التعريف أو متمكنا من معرف آخر ولئن سلمنا
تعريف الكل بدون تعريف أجزائه بل الممتنع معرفة الكل دون معرفتها قال [illegible] موجد الشيء الكلي موجد
للكل في الذهن لا [illegible] وهو حصوله في الذهن موجد الكل لا بد أن يكون موجد الكل جزء من
أجزائه وإلا لم يكن موجد الكل بل للبعض أجاب بأن موجد الكل لو وجب أن يكون موجد الكل جزء منه
لزم أحد الأمرين أما التسلسل أو تخلف السبب عن المسبب أو تقدم المسبب على السبب [illegible] لأن من
المسبب ما [illegible] الوجود والزماني [illegible] المركب من الخشب والصورة المأخوذة عنه
بالذات [illegible] تحقق الجزء الأخير [illegible] ان تحقق موجد الكل لزم الأمر الأول وتعدم تحقق الجزء اللاحق منه
وإن لم يتحقق يلزم الثاني لأن الجزء الأخير معلول له على ما هو المفروض [illegible] تخلف المعلول
عن العلة الموجدة [illegible] وأما المتخلف [illegible] عن العلة التامة [illegible] لو كان موجد الكل موجدا
لكل جزء لزم أحد الأمور الثلاثة إما تعليل الشيء بنفسه أو تقدم المعلول على العلة أو تخلفه عن العلة التامة
لأن الموجد إن كان علة لوجود الشيء في الجملة لزم أن يكون كل واحد من أجزاء العلة علة لنفسه
ضرورة كون كل منها علة للكل وإن كان العلة التامة للوجود يلزم أحد الأمرين الآخرين كما مر [illegible] قال
[illegible] معرف الشيء الكلي لا يجب أن يكون معرف الكل جزء لكن من الواجب أن يكون معرف الشيء من أجزائه

معرفه

البعض

والا لم يكن معرّفا له بالضرورة ولان موجد الكل لا بد ان يكون موجد البعض اجزائه والشيخ صرّح بذلك
في الاشارات بان العلة الموجدة للشي الذي له علل متقومة للماهية علة لبعض تلك العلل
كالصورة او لجميعها في الوجود وهي علة الجمع بينهما وبهذا التقدير كاف في بيان امتناع كون بعض الاجزاء
معرّفا للماهية لان الجزء المعرّف ان كان بعينه كان معرّفا لنفسه والا لسابقه لاجل ما نقول لم لا ان
لا يكون معرّفا لشي من الاجزاء لم يكن معرّفا للكل وانما يكون كذلك لو كان المعرّف علة لمعرفة الماهية
بكنه الحقيقة وليس كذلك بل المعرّف ما هو علة لمعرفة الشي بوجه ما ومن البيّن ان معرفة الشي بوجه ما
لا يستدعي معرفة الشي من اجزائه وانما المستدعي لمعرفة الاجزاء هو المعرفة بكنه الحقيقة واما الموجد
فان اريد به العلة الفاعلية فلا نسلم ان المعرّف عليه علة لوجوده والمعرّف له ليس كذلك وان
اريد به علة وجود الشي سواء كان فاعلا او لم يكن فلا نسلم ان علة وجود الكل لا بد ان يكون علة لبعض
اجزائه وحكم الشيخ بذلك انما هو في العلة الفاعلية فلا يصح وذلك ليس بسطح في كيانه لا يقال ما هو علة لوجود
الكل لو لم يكن علة لشي من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصلا دونه فلا يكون علة له لانا نقول بل الا ان
ان كل واحد من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم من ذلك عدم احتياج الكل اليها لان الهيئة
الاجتماعية في المركب جزء له تحتاج اليها ولا شي من اجزائها يحتاج اليها اما الاجزاء المادية
فلا احتياج الاجتماعية اليها واما الصورية فظ ولئن سلمنا في هذا المقام لكن لم لا يكون المعرّف بالاجزاء
قوله لان التعريف بالخارج يتوقف على العلم باختصاصه بها الا على اختصاصه بالماهية فان
العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم يلحظ بالبال اختصاصه بها سلّمنا لكن لا يلزم الدور
واحاطة العقل بما لا يتناهى وانما يلزم ذلك لو توقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالحقيقة
المطلوبة من التعريف او على تصور كل ما عداه مفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية بوجه ما وتصور
ما عداها على سبيل الاجمال وقد يعلم اختصاص جسم معين بكونه شاغلا لمكان معين وان لم يتصور
حقيقته ولكل الجسم الا ما عداه على سبيل التفصيل بل هنا على المصنف ان الحد التام هو المعرّف
لجميع الاجزاء الذي هو المقصد الاقصى من هذا الباب لم يتوصل لدفع الاشكال عنه ووجه التفصّي عنه
ان جميع اجزاء الشي وان كان نفسه لكن السوال ليس الا لازم التعريف نفسه لان مع تعريف الكل
لجميع اجزائه ان تصور الاجزاء على التصور لكن تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق بتصور

واحد

واحد لمجموع الاجزاء وبهذا الاعتبار تصوره نفس تصور الشي الثاني ان يتعلق بتصورات متعددة بالاجزاء
بازاء كل جزء منها تصور واحد فالمعرّف ليس الا ما يلزم لو حصلنا تصور جميع الاجزاء على الثاني لكن
بل جميع التصورات بالاجزاء علة للتصور الثاني الذي هو تصور جميع الاجزاء بالمرة اذ الحد والمحدود شي واحد
الا انه في الحد تفصيلا وفي المحدود اجمالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية ليست
نفسهما فقط بل لا بد مع ذلك من امر ثالث وهو الاجتماع بينهما فلها اجزاء مادية هي الجنس والفصل
وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشارك الحد الناقص في كون المعرّف فيهما بعض
اجزاء الماهية الا انه جميع المادية والناقص بعضها وفيه نظر لان الحد التام لو كان بعض اجزاء
الماهية لما صدق عليه انه تمام المفهوم لما كان تمام الماهية مقولا في جواب ما هو لم يحصل به الوقوف
على كنه الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والاخرين اتفقوا على انه معرّف للماهية بالكنه ولان المعرّف
ان الجنس يصح واحد واحد منها في موضع موضع **قال** حاشية المركب يحد دون البسيط **اقول**
الماهية اما لا جزء لها وهي البسيطة او لها جزء وهي المركب وعلى التقديرين اما ان يكون جزءا لغيرها
او لا يكون فالاقسام اربعة لا مزيد عليها فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يحد ولا يحد
به اذ لا جنس له ولا فصل فلا يحد ولا يحد به لان التحديد عدم تركب الغير عنه والبسيط
الذي يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يحد لبساطته ويحد به لتركب الغير عنه والمركب الذي
لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد لتركيبه ولا يحد به لعدم تركب الغير عنه والمركب الذي
يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد لتركيبه ويحد به لتركب الغير عنه فكل مركب محدود وكل
البسيط وبهذا ان يتركب عنه غيره يحد به والاولى اسقاط حال الحد بالقياس الى الماهية
ان لها حد او لها لا حد واما حال الرسم فكل ما له خاصة لازمة بيّنة لم يكن بين له التصور فهو
يرسم وان لم يكن كذلك وذلك ان لا يكون له خاصة او يكون لكن لا يكون لازمة بيّنة او يكون
وهو ولكن لم يكن يرسم فاما على مذهب الاولين فلا يسمع عنه مرة واما على مذهب الذي
فلان التعريف انما يكون للتصور المكتسب المطابق لما هو منظور فيها كما يرسم مثل تلك الماهية
بالعرض العام مع الفصل والتعريف التام لا يكون الا بالقول اي المركب لمركب الحد التام
من الجنس والفصل والرسم التام من الجنس والخاصة والتعريف الناقص قد يكون بالقول

قوله المركب يحد دون البسيط فان البسيط ان تركب عنه غيره
فانه لا يحد ولكن له خاصة لازمة [illegible]
يعيد بها حدا لها والاولى والا فالرسوم
بنفسه يعيد به اي التصور مع رسمه لا يكون الحد
رسم اما ان يكون بالقول او ان حصل حد لا يكون
رسم لا المفصل للزيادة والنقصان معين غيره
وبعد شيئا [illegible] اي التام كما يكون عرض من اي حيث
[illegible] بالتعريف مثل
كتب

اما الحد فكالمركب من الجنس القريب والفصل واما الرسم فكالمركب من جنس القريب والخاصة وقد
لا يكون كما اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها عند من يجوز التعريف
بالمفرد والحد التام لا يشمل الزيادة والنقصان من حيث المعنى لانه جميع المركبات وجميع الاجزاء
فيمتنع ان يزيد او ينقص وقد يجمع لفظ لها من حيث اللفظ كما اذا اورد بدل الجنس والفصل
حدهما او حد احدهما وغير التام قابل لهما اما الحد الناقص فلجواز ان يذكر فيه الجنس البعيد
عدة او يذكر فصلان او احدهما واما الرسم التام والناقص فلجواز
ان يذكر فيه خواص متعددة او احدها والتام في الحد والرسم
احق بعدمه لانه اكثر وامن الخواص في العمل فيكون اعرف
وللاعرف احق بالتقدم وليكن التعليم وجهه
ما وقت لنقص على هذا القدر من الكلام في
قسم التصورات حامدين لمعطي الكمالات
والحمد لله ثم سؤال الله
الوهاب

END

نهاية المخطوطة